



الأشعة عند إجرائها مكلف جداً، حيث يبلغ ما بين أربعين أو خمسين ألفاً تقريباً للأشعة الواحدة، كما سيتم إضافة جهاز أشعة (سرطان الثدي)، وهذا الجهاز غير متوافر ويعتبر إضافة لمستشفى عدن حينها ستكون جميع أقسام الأشعة متوافرة، في هذا المستشفى مع أن أسعار تلك الأجهزة مكلفة بشكل كبير جداً، وعلى الرغم من كلفة أسعار الأجهزة، إلا أنهم رأوا ضرورة وجودها وتوافرها في المستشفى، فالأشعة المقطعية موجودة ضمن الجداول، وسوف يتم شراؤها، أما الحديث يدور حالياً عن جهاز الرنين المغناطيسي وجهاز سرطان الثدي، حيث وصلتنا أكثر من إشارة تنوه لنا بأن الجانب الحكومي سوف يبحث عن تمويل لشراؤها أو سوف يقوم هو بتمويلها، ولكن هناك قليلاً من الاختلاف يقف عند الكلفة التي تعتمد على نوعية الجهاز، فمنذ مدة وجيزة جاءنا مندوبو شركة أمريكية من دبي، تعرض علينا ما لديها من أجهزة، فهي تعتبر الشركة الأم لمعظم الأجهزة الطبية، في العالم، ولكن أسعارها كبيرة جداً، فلا أخفيكم سراً أن تلك الأجهزة التابعة لهذه الشركة الأمريكية يمكنها أن تقوم بالعمل المطلوب، كما أن لديها القدرة على تحمل أسوأ أنواع الاستخدام وخصوصاً في ظروفنا هذه، ولكن أسعارها كبيرة جداً، فتمن الجهاز الواحد بلغ قيمته ما يقارب مليوني دولار أمريكي، بينما تجد بأن الجهاز الصيني لا يتعدى سعره (450) ألف دولار أمريكي، إنما لا يمكن المقارنة فيما بينهما من حيث الأداء والعمر الطويل، فالجهاز الأمريكي يمكنه أن يعالج عشرين حالة بينما الجهاز الصيني لا يستطيع معالجة أكثر من خمس حالات، لأن الجهاز الأمريكي لا يتعرض للسخونة. وأضاف: لقد طلبنا من هذه الشركة تقديم تصور أولي لتحديد موقع مناسب لبناء المركز وأحضروا لنا رسومات ألوية، وقد قمنا بعرضها، ولكن بقي عليهم الآن كيفية توصيل التمويل على أساس التوصيل إلى السعر الفعلي، أما السعر الافتراضي فقد قاموا بوضعه بأن يكون سعره تقريباً مليوني دولار أمريكي، في حين سعره مليون وتسعمائة ألف، ولكن الفعلي جتى الآن لم يتم تحديدها، وليس شرطاً أن تكون الشركة أمريكية وممكن أن تكون ألمانية والسبب في ذلك، هو الاختلاف في أسعار العملة، فعندما ارتفع سعر اليورو، لجأت العديد من الشركات إلى الهروب، من التعامل مع الشركات الأوروبية، لأن فارق السعر أصبح كبيراً جداً، لقد تغير كثيراً عما كان عليه منذ مدة هذا ما يخص الأجهزة. فهناك كذلك حديث يدور عن مستشفى الشعب الذي كان يعرف فيما بمستشفى (الصين) حيث يقال بأنه سوف يتم تأهيله، فلا بد لنا من التأكد من صحة ما سمعناه من مكتب الصحة، لأن هناك جهة كويتية وهي جهة خيرية تقوم بمتابعة الوضع في المستشفى والدراسات التابعة لها. وأكبر المشكلات التي تواجهها هي الجهات التي تمول خصوصاً المشاريع الصحية، لأن ليس لها أية عائدات، فهي ليست بمصنع أو مدرسة فيالتأكيد بأن الذي سيقوم ببناء مصنع أو مدرسة فلن يعود ذلك له بأي مردود.

## ارتفاع عدد المستشفيات العامة إلى (5) تحتوي على (1437) سريراً



## زيادة عدد مؤسسات الرعاية الصحية الأولية إلى (12) مجمعاً و(9) مراكز صحية و(6) مراكز



حين إيجاد تمويل مناسب لها والتي قاموا بإنجازها بالوقت المناسب. وأضاف: هذا ما يخص مستشفى الوحدة، أما باقي المشاريع المتعلقة بالمجمعات الصحية بما فيها مجمع القاهرة ومجمع حاشد تم بناؤها من الأساس بتمويل من الصندوق الاجتماعي للتنمية، أما المختبر المركزي ومبنى الطوارئ في مستشفى الجمهورية تم تمويلها أيضاً من قبل الصندوق الاجتماعي للتنمية، هذا بالإضافة إلى مجمع المصعبين ودار سعد في حين تم تمويل كل من مجمع البساتين والعريش من قبل المجلس المحلي، وفيما يخص المرحلة القادمة داخل مستشفى الوحدة فهم لديهم الآن استكمال إعادة تأهيل مبنى الأمومة بأكمله، فلقد قام الأخ الوزير بزيارة صرح فيها بأنه قد تم رصد تمويل له، ولكن يجب عليهم الانتهاء أولاً من دراسة المشروع وسيتم إنزال المشروع في المناقصة لمبالغ محترمة، وصلت إلى 500 مليون ريال، وقد رصد هذا المبلغ من أجل مبنى الأمومة، وخصوصاً أقسام العمليات وأقسام العناية المركزة التي يجب أن تكون جاهزة بأكملها، لأنه لا يمكن تصور وجود بعض الأماكن في داخل المستشفى وعلى وجه الخصوص ما يتعلق بالعمليات لم تخضع لتقييم، فقسم العمليات في مستشفى الوحدة، يفتقر إلى جهاز التكيف، كما أن المصعد الذي يوجد في المستشفى لا يعمل كل تلك الأشياء وبديها يجب أن تتوافر ولكنها ليست متوافرة في وقتنا الحالي، وهم الآن يعملون على حلها فمبنى الأمومة لديه سبعة مصاعد ومصعدان في مبنى الأطفال ويعمل الآن على إعداد دراسة خاصة باستكمال تأهيل مبنى الأطفال الكبير، ويجب أن يتم ترميم المبنى بأكمله بما فيه مبنى الأمومة واعتقد أنه لو تم استكمال المبنىين سوف تحصل المستشفى على موارد كما أنه سيعمل على إصلاح نفسه بنفسه، في حالة وجود خلل، فلقد أصبحوا بقدر الإمكان يعتمدون على أنفسهم، لأنه لن يستطيع أحد منا مستقبلاً من إصلاحها حين تصل إلى هذه الدرجة، فالمشاريع تمويلها حكومي، في الوقت الذي أصبح فيه لديهم إيرادات من مساهمات المجتمع، فلو كانت هناك إدارة قادرة على وضع برامج وخطط صحية، بالإضافة إلى توزيع المبالغ والاهتمام بصيانة المستشفى فكل ذلك يعمل على تحسين وضع المستشفى. وعن أهم المشاريع الصحية الموجودة في محافظة عدن قال:

يعتبر مركز الكلى من المشاريع التخصيصية التي يتم التركيز عليها تركيزاً كبيراً، فمن المراكز المهمة التي يجب أن تتوافر داخل محافظة عدن، مركز الكلى والقلب اللذين نسعى إلى توفيرهما داخل محافظة عدن. فنحن لا نشعر بقيمة وضرورة تلك الأقسام إلا عند حدوث ما لا يحمد عقباه، كما يجب أن يتوافر أيضاً مركز للإسعافات لكي يتم إنقاذ الحالات الحرجة التي لا يمكنها الانتظار طويلاً، فهناك بعض الأقسام سيقومون بإضافتها والمملكة العربية السعودية شبه موافقة على ذلك، كما أن الجانب الحكومي سيقوم بتمويلنا في حالة نقصان أي شيء لدينا، وسوف يقوم بإضافة قسم الأشعة المقطعية في المستشفى فتمن تلك